المحاضرة الثالثة: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع (1967-1979)

أهداف المحاضرة

- إعطاء صورة عن الأهداف والوسائل المعتمدة لتجسيد النموذج التنموي في تلك المرحلة؛
- استعراض وتحليل المخصصات الاستثمارية الممنوحة خلال الفترة (1967-1979)؛
- تقييم التجربة التنموية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الكلمات الدلالية

التخطيط، الصناعات المصنعة، المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي.

لقد شهدت هذه الفترة وضع الأسس الضرورية لتحقيق تنمية شاملة ومستقلة، حيث تم التأكيد على الخيار الإشتراكي وشرع انطلاقا من 19 جوان 1965 في محاولة اصلاح الاقتصاد الوطني من خلال 3 محاور: الثورة الصناعية، الثورة الزراعية، الثورة الثقافية. آخذة كأساس لها الخطة الاقتصادية لبرنامج طرابلس القائم على سيطرت القطاع الحكومي كرأس حربة للاقتصاد الوطني عبر الشركات الوطنية، وفي سنة 1970 تم إنشاء أمانة الدولة للتخطيط لتحل محل وزارة المالية في التخطيط، حيث قاموا بتطوير أول مخطط رباعي (1970-1973).

1- الأهداف والوسائل للمعتمدة لتحقيق الاستراتيجية التنموية

1-1- الأهداف

يتمثل الهدف الرئيسي الذي تتمفصل حوله الأهداف الأخرى يرمي إلى **إقامة اقتصاد مستقل، مزدهر ومتكامل تماما وقادر على تلبية كل احتياجات السكان وتعدادهم 18 مليون نسمة.**

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية نذكر:

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك بتدعيم الصناعات الوطنية؛
- ترقية المصادر المحلية للتمويل؛
- ترقية العلاقات البينية لفروع الاقتصاد الوطني خاصة بين الصناعة والزراعة؛
- تحقيق مستوى التشغيل الكامل مع مطلع الثمانينيات من القرن العشرين؛
- العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية وعدالة التوزيع من خلال تقليل الفوارق في الدخول ومجانية العلاج وقدر كبير من تكافؤ الفرص.

1-2- الوسائل

من أجل تحقيق الأهداف قام النموذج الجزائري على ركائز يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **الركيزة الأولى:** تمثل في سياسة استرجاع الثروات الوطنية وهو ما نلمسه من سلسلة التأميمات التي قامت بها الجزائر:
  - تأميم قطاع المناجم والبنوك سنة 1966؛
  - في سنة 1967 تم تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات وإلى جانب هذا كله كان التحضير جاريا لتأميم كل مصادر ثرواتنا الباطنية وهما تم بالفعل في 24 أفريل 1971.
- **الركيزة الثانية:** تتعلق باختيار للمنهج القائم على التخطيط المركزي [المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)].
- **الركيزة الثالثة:** تتمحور حول التصنيع، إذ أن السياسة الجزائرية ارتكزت على نموذج الصناعات المصنعة، الذي ارتبط بالاقتصاديين فرانسوا بيرو François Perroux وديستان دي برنيس Destanne De Bernis، هذا النموذج اعتمد على إقامة صناعة ثقيلة تجر الفروع والقطاعات الأخرى.

2- التجربة التخطيطية التنموية في الجزائر خلال الفترة (1967-1978)

تبلورت الأفكار السابقة في ثلاثة مخططات تنموية:

- المخطط الثلاثي (1967-1969)؛
- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)؛
- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

والجدول رقم (01) يبين الاستثمارات الفعلية خلال الفترة (1967-1977) حسب أهم القطاعات.

الجدول رقم (01): المخصصات المالية وطبيعة الاستثمارات خلال الفترة (1967-1977)

الوحدة: مليار دينار

قطاعات النشاطات	المخطط الثلاثي (1967-1969)	المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
صناعة المحروقات	2.3	4.6	19.5
صناعة إنتاج وسائل الإنتاج	1.4	5.5	18.5
صناعة إنتاج السلع الاستهلاكية	1.0	2.3	9.6
الزراعة (الري)	1.9	4.1	16.6
البنية التحتية	1.1	3.1	15.5
الاستثمار الاجتماعي*	2.6	7.0	29.4
المجموع	**10.3**	**26.6**	**109.1**

* **الاستثمار الاجتماعي**: التعليم، الصحة، التكوين، السكن.

من خلال الجدول أعلاه يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- الارتفاع المتوالي للمخصصات التنموية الاستثمارية من خطة لأخرى؛
- استحواذ قطاع الصناعة على معظم الاستثمارات خلال الفترة (1967-1977)، مما يؤكد على أن الاستراتيجية التنموية لهذه الفترة القائمة على تصنيع البلاد مع إعطاء الأولوية للصناعات المصنعة؛
- حصول قطاع المحروقات على أكبر حجم للإنفاق الاستثماري خلال هذه الفترة، حيث مثلت الاستثمارات الصناعية كمتوسط خلال الفترة المذكورة 48.32%، مما أدى إلى ربط الاقتصاد الجزائري بالخارج واعتماده كليا على هذا القطاع في الصادرات.
- الصناعات الثقيلة كان نصيبها من حجم الاستثمارات أكبر بقليل من حجم الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية.
- انعدام التوازنات القطاعية، حيث استأثرت الصناعة بمعظم المخصصات الاستثمارية. بينما كان نصيب الفلاحة وباقي القطاعات ضعيفا.

3- الحصيلة التنموية للفترة (1967-1979)

إن مجهودات التنمية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (1967-1979) قد أعطت نتائج إيجابية ونتائج سلبية، كما سيتم تناوله في العناصر التالية.

3-1-المؤشرات الإيجابية

كما هو موضح في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1962-1978)

بيان المؤشر	%
النمو الاقتصادي	7.00
معدل الاستثمار	47.50
انخفاض التضخم إلى	7.00
انخفاض البطالة إلى	22.30
ارتفاع الناتج الداخلي الخام في قطاع الصناعي	41.70

3-2- المؤشرات السلبية

نوجزها في النقاط التالية:

- الاعتماد المتزايد على المحروقات في تمويل التنمية بنسبة 98% والنتيجة الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير المحروقات واستيراد مختلف السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية.
- برنامج الإصلاح الزراعي كان فاشلا تماما في غياب حوافز النتاج واستمرار النزوح الريفي إلى المدينة خاصة بعد ميثاق الثروة الزراعية 1971.
- عدم الاهتمام بقطاع البناء والأشغال العمومية، إذ كان يتلقى أضعف غلاف مالي على الإطلاق (0.4 مليار دينار خلال المخطط الثلاثي، 0.9 مليار دينار خلال المخطط الرباعي الأول، 8.3 مليار دينار خلال المخطط الرباعي الثاني). وهو الشيئ الذي أدى في نهاية الفترة إلى بروز واحدة من أهم المشاكل المتمثلة في أزمة السكن، نتيجة الزيادة المضاعفة في المجتمع الجزائري (بزيادة طبيعية 3.2%).
- **تطور الديون الخارجية:** حيث ارتفعت المديونية الخارجية بصورة عالية جدا خلال الفترة السبعينيات، ويعود ذلك إلى سببين:
  - الاستثمارات الضخمة كثيفة رأس المال وهو ما تطلب رؤوس أموال ضخمة؛
  - اللجوء إلى الاقتراض شجعته نتائج الدراسات حول إمكانية رفع أسعار البترول –خاصة بعد الصدمة النفطية الأولى 1973 من جهة والاكتشافات التي تمت والتي تدل على وجود احتياطي مهم من النفط واستغلال الغاز، هذا الاحتياطي يتيح للجزائر إمكانيات مالية كبيرة، مما أدى إلى الاعتقاد أن أي استثمار في مجال المحروقات تقابله عوائد مالية مهمة، وبالتالي يمكن الاستدانة ودفع الديون في أي وقت، وهذا ما يبينه الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): تطور مؤشر الديون وخدة الديون ونسبة الديون من الصادرات.

	1974	1975	1976	1977	1978	1979
حجم الديون	100	136	175	251	424	500
خدمة الدين	100	98	131	175	240	525
نسبة الديون من الصادرات (%)	13.9	13	16	18.5	25	39

يتبين من الجدول أعلاه أن الديون الخارجية للجزائر تضاعفت خمس مرات في ظرف ست سنوات. بينما انتقلت نسبة الديون من الصادرات من 13.9 % سنة 1974 إلى 39 % سنة 1979.